

قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٩

يربط موازنة هيئة النقل العام بالقاهرة

للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة هيئة النقل العام بالقاهرة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٢٣٠٣٦٣٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدهر ملباران وثلاثمائة وثلاثة ملايين وستمائة سبعة وثلاثون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ١٤٤٦٦٣٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدهر ملياراً وأربعين مليوناً وستمائة سبعة وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٤٨٨٠٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٩٥٨٦٣٧٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ١٢١٦٦٣٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدهر ملياراً ومائتان وستة عشر مليوناً وستمائة وسبعة وثلاثون ألف جنيه) منها مبلغ ٥٠٦٠٠٠٠٠ جنيه إعانت .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٢٣٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدهر مائتان وثلاثون مليون جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٨٥٧٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدهر ثمانمائة وسبعة وخمسون مليون جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسالية بمبلغ ٦٥٧٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ٨٥٧،٠٠٠ جنية فقط وقدره ثمانمائة وسبعين وخمسون مليون جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسالية متعددة مبلغ ٦٥٧،٠٠٠ جنية ، منها مبلغ ١٤،٠٠٠ مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .
- قروض وتسهيلات اجتماعية مبلغ ٣،٠٠٠ جنية ، كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء ، بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٩ يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٢٦ مايو سنة ٢٠١٩ م) .

حسنی مبارك

مِنْهُ عَوْنَى مُوازِنَةٌ فِي سَبَقِ النَّفَلِ الْعَالَمِ بِالْقَاهِرَةِ